


Distr.: General
27 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، حسب ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٧٢. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٧١، يتضمن التقرير أيضاً فرعا عن اتخاذ إجراءات عملية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينو. ومنذ عام ٢٠١٥، أنشئ هيكل عالمي للسياسات بهدف توجيه التكامل بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ. وقد وضع العديد من البلدان، أو هي في سبيلها لوضع، استراتيجيات وطنية ومحلية من أجل الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق الغاية العالمية (هـ) من إطار سندي، المتمثلة في الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠.

ويمكن القيام بالمزيد للاستفادة من عوائد الحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لدعم تكامل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ. ولتحويل الاستراتيجيات إلى إجراءات، ثمة حاجة إلى أدوات مصممة حسب الاحتياجات لتمويل الحد من مخاطر الكوارث وقدر أكبر من الاستثمارات الواعية بالمخاطر من قبل القطاعين العام والخاص.

وتدمج الكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الحد من مخاطر الكوارث في أطرها الاستراتيجية وهي تتكاتف من أجل تقلص حزمة شاملة من الدعم إلى الدول الأعضاء تمشيا مع خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج واع بالمخاطر ومتكامل إزاء التنمية المستدامة.

* A/73/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

270818 160818 18-12530 (A)



أولا - الحالة فيما يتعلق بمخاطر الكوارث

١ - يجب أن يكون الحد من مخاطر الكوارث في صميم استراتيجيات التنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية إذا أرادت البلدان الوفاء بالالتزام الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويرتكز هذا الطموح إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي يدعو إلى إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين من الكوارث أكثر من غيرهم، ولا سيما أشد الناس فقرا. وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ إطار سندي منذ أن اعتمده الدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠١٥. ويغطي نهج واع بالمخاطر بصورة تدريجية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولكن فيما يتعلق بالعديد من أشد بلدان العالم فقرا ومعظم المجتمعات الأكثر ضعفا، لا تزال الكوارث تعكس مسار المكاسب الإنمائية وتقوض القدرة على الصمود وتفاقم عدم المساواة وتحد من آفاق النمو الاقتصادي.

٢ - ويمكن من خلال استخدام النماذج الاحتمالية لمخاطر الكوارث تقدير قيمة الأصول الموجودة في المناطق المعرضة للخطر ودرجة ضعفها لحساب المتوسط السنوي للخسائر الناجمة عن الكوارث في كل بلد. ويمثل هذا المتوسط المبلغ الذي يتعين أن يخصصه البلد كل سنة لتغطية تكاليف الكوارث في المستقبل. وعند مقارنة متوسط الخسائر السنوية بالنتائج المحلي الإجمالي، من الواضح أن المخاطر تتركز في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الجدول أدناه). ويقدر البنك الدولي أن الكوارث تدفع ٢٦ مليون شخص إلى براثن الفقر كل عام^(١). ويتعرض الفقراء للأخطار أكثر من غيرهم، ويفقدون حصة أكبر من ممتلكاتهم عندما تحل بها الكوارث، ويمتلكون شبكات أمان محدودة ويتلقون قدرا أقل من الدعم المؤسسي^(٢). وكثيرا ما تتضرر النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة أكثر من غيرهم (انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني).

متوسط الخسائر السنوية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي^(٢)

فئة البلدان	القيمة المعرضة للمخاطر		متوسط الخسائر السنوية		متوسط الخسائر السنوية/الناتج المحلي الإجمالي
	بملايين دولارات الولايات المتحدة	بملايين دولارات	بملايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية	
أقل البلدان نمواً	١ ٧١٠ ٦١٠	٧ ٧١٢	٤٥٠٨	٨٤٩١	
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢ ٢٥٠ ٠٥٩	١١ ٨٤٠	٥٤٢٦٢	١٧٠١٥٤	
البلدان النامية غير الساحلية	٢ ٠٣٤ ١٦٦	٣ ٣٤٦	١٠٦٤٥	٤١٦٢	
البلدان المنخفضة الدخل	٦ ٨٧٨ ٠٤٩	١٦ ٩١٩	٢٤٤٦٠	٨٠٦٤	
الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل	١٤ ٣٣٧ ٠٨٢	٣٠ ٣٥٢	٢٤١١٧	٦٠٦٩٨	
الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل	٦٠ ٨٦٠ ٩٠٨	٦٧ ٩٨٤	١٠١١٧	٣٤٤١٨	
البلدان ذات الدخل المرتفع	١٩٥ ٥٥٠ ٦٧٣	١٦٩ ٦٥٠	٠٤٨٦٨	٣٠٦٣٩	

(١) Stephane Hallegatte and others, *Unbreakable: Building the Resilience of the Poor in the Face of Natural Disasters*, Climate Change and Development Series (Washington, D.C., World Bank, 2017).

(٢) United Nations, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction Atlas: Unveiling Global Disaster Risk* (Geneva, 2017).

٣ - وعلى الصعيد العالمي، استمر الاتجاه التنازلي للوفيات الناجمة عن الكوارث على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، في حين استمر تزايد الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث^(٣). وتشير التقديرات إلى أن الخسائر الاقتصادية السنوية التي عزيت إلى الأخطار الطبيعية في عام ٢٠١٧ كانت من أعلى الخسائر التي سجلت، حيث تجاوزت ٣٣٤ بليون دولار^(٤). واستأثر موسم الأعاصير الأطلسية بنسبة كبيرة من الخسائر الاقتصادية، إذ تسبب في أضرار بلغت قيمتها ٢٢٩ بليون دولار في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي^(٥)، بوقوع ستة أعاصير كبرى متتالية لم يسبق لها مثيل في موسم واحد^(٦). وفي عام ٢٠١٧، شرد ١٨,٨ مليون شخص جُدد داخلها من جراء الكوارث، مقارنة بـ ١١,٨ مليون شخص شردوا من جراء النزاع^(٧).

٤ - بيد أن النطاق الكامل لمخاطر الكوارث غير معروف عموماً. والخسائر المباشرة للكوارث أعلى بكثير من الأرقام المبلغ عنها على الصعيد الدولي. وفي العديد من البلدان، لا يوجد ما يكفي من المعلومات المصنفة عن الأماكن التي توجد فيها مخاطر الكوارث حالياً، والأماكن التي تأخذ بالنشوء فيها، والكيفية التي تتفاعل بها الأخطار المتتالية والكيفية التي سيشكل بها تغير المناخ مخاطر الكوارث. ويمكن للتقدم المحرز في تحقيق الأولوية ١ من إطار سندي، بشأن فهم مخاطر الكوارث بجميع أبعادها، أن يسهم في سد هذه الفجوة.

٥ - وما هو معروف أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الدورات المتكررة من الكوارث والتصدي لها والتعافي منها. ولضمان عدم ترك الأشخاص الأكثر تأخرًا عن الركب خلف الركب، يجب اتخاذ إجراءات الآن ليس للحد من المخاطر القائمة فحسب، بل أيضاً لوقف نشوء مخاطر جديدة. ويتعين أن تقترن التدابير الهيكلية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث بتدابير تحد من الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومن التعرض للكوارث، بما في ذلك تدابير بناء القدرة على الصمود التي تمكن المجتمعات المعرضة للمخاطر من مقاومة تأثير الكوارث المحدودة المتكررة. وينبغي أن يشكل الحد من مخاطر الكوارث أولوية بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة والقطاعات والمؤسسات العاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ثانياً - تحقيق الاتساق بين إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث والخطط والأطر المتفق عليها عالمياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

٦ - يتسم الحد من مخاطر الكوارث بأنه شامل لعدة قطاعات. ولن تتحقق نتائج إطار سندي إلا من خلال تنفيذ متسق لخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيرها من الاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة. ويجري العمل حالياً من أجل تحقيق ذلك من خلال التحليل المشترك للمخاطر، ووضع توجيهات بشأن رسم السياسات الوطنية المتكاملة وتنفيذها والرصد المشترك.

(٣) Catholic University of Louvain, Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, "Natural disasters (٣) in 2017: lower mortality, higher cost", *CRED Crunch*, issue No. 50 (March 2018).

(٤) انظر www.emdat.be (اطلع عليه في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨).

(٥) United States of America, National Oceanic and Atmospheric Administration, "Extremely active 2017 (٥) - Atlantic hurricane season finally ends", 30 November 2017.

(٦) للمزيد من المعلومات عن تأثير الكوارث الأخيرة، انظر تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

ألف - السعي إلى تنفيذ متسق ومتعاقد لإطار سندي على نطاق جميع الخطط وأطر السياسات العامة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

٧ - شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٨/٧٢، الدول على مواصلة إعطاء الأولوية لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث ودعم وضعها بحلول عام ٢٠٢٠، وفقا للغاية (هـ) من إطار سندي، وتعزيز أوجه التآزر مع السياسات والخطط الوطنية القائمة، بما في ذلك الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. ورحبت الجمعية أيضا بالجهود الرامية إلى وضع مقاييس متسقة للإبلاغ بموجب إطار سندي وأهداف التنمية المستدامة والصكوك الأخرى ذات الصلة.

٨ - وأعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٢/٧١، الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٨ عقدا دوليا للعمل، تحت شعار "الماء من أجل التنمية المستدامة". وتشجع خطة عمل الأمين العام للعقد على الاتساق على نطاق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، وإطار سندي واتفاق باريس.

٩ - ونوقش تمويل الحد من مخاطر الكوارث في اجتماع خاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت شعار "آثار الأعاصير الأخيرة: تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ على نحو واعي بالمخاطر وقادر على الصمود في وجهها"، عقد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨، أقرت الدول الأعضاء بأن التدابير المالية المتخذة في إطار تصدي النظام الدولي للكوارث غير كافية وأن ثمة حاجة إلى تحسين آليات الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وفي وقت لاحق، دعت الدول الأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى فحص الأطر القائمة والنظر في أفضل الممارسات فيما يتعلق بقيام المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية ذات الصلة بتنفيذ إدارة المخاطر وطلبت إلى فرقة العمل مناقشة مسألة التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث في تمويل التنمية في تقريرها في عام ٢٠١٩.

١٠ - ويدعو إطار سندي إلى الاستفادة من العلم والتكنولوجيا كوسيلة للتنفيذ وإلى تقديم الدعم إلى استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المرتكزة على الأدلة. ونوقش تسخير التكنولوجيات المبتكرة للحد من مخاطر الكوارث في الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨ وفي المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، اللذين عقدا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨. وتركزت المداولات على زيادة الاستثمارات والقدرات في مجالي العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز نظم الإنذار المبكر ووضع استراتيجيات شاملة ومرتكزة على الأدلة للحد من مخاطر الكوارث بالتآزر مع المعارف المحلية والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية. ويمكن أن يساهم بدء تشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في دعم تلك الجهود.

١١ - ويشكل توسيع نطاق تطبيق المعلومات الجغرافية المكانية إسهاما هاما في تنفيذ إطار سندي. وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٤/٢٠١٨، الإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث باعتباره دليلا تسترشد به الدول الأعضاء لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وفي الجزء الرفيع المستوى من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (مؤتمر استكشاف الفضاء

الخارجي + ٥٠)، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أيدت الدول المشاركة مشروع قرار بشأن الفضاء باعتباره محركاً للتنمية المستدامة، أعيد التأكيد فيه على ضرورة تعزيز التنسيق وتوفير الدعم لتنفيذ إطار سندي من خلال تحسين الوصول إلى البيانات والبنى التحتية الفضائية، وأوصت بأن تعتمده الجمعية العامة.

١٢ - وتستند الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية أيضاً إلى إطار سندي في ملاحظاتها الختامية وتوصياتها. وأقرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في دورتها لعام ٢٠١٨، توصيتها العامة رقم ٣٧ (٢٠١٨) بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ. وخلال الاحتفالات بإحياء الذكرى السنوية السبعين للجنة القانون الدولي، نظمت البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك مناسبة جانبية لمناقشة مشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث، التي تضمنت مشاريع المواد المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. وستواصل الجمعية العامة مناقشة مشاريع المواد في دورتها الثالثة والسبعين.

١٣ - وجرى التشديد على ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للحد من مخاطر الكوارث في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨. وأظهرت البلدان في استعراضاتها الوطنية الطوعية كيف أن الكوارث تقوض التنمية المستدامة وأن الحد من مخاطر الكوارث يمكن أن يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تجسد ذلك في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى زيادة الجهود الرامية إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة الوطنية والمحلية.

١٤ - وسيوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، الذي سيعقد تحت رعاية الجمعية العامة، فرصة بالغة الأهمية لاستعراض مدى إدماج نهج واع بالمخاطر في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإبراز المجالات التي يلزم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام فيها. وسيكون من الضروري استخدام المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ لضمان أن تغرس الصلة بين الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية المستدامة على نحو راسخ في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة. ونظراً لأن هذه المناقشات ستستترشد بالاستعراضات الوطنية الطوعية، من المهم إشراك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي مبكراً في عملية الاستعراضات الوطنية. وستوفر أيضاً مداولات ونتائج المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٩، الذي ستستضيفه حكومة سويسرا وسيقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالدعوة إلى عقده وتنظيمه في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩، وكذلك تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٩، إسهامات أساسية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩.

باء - تعزيز الاتساق في وضع ورصد سياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة

١٥ - من أجل ترجمة الاتساق بين جداول الأعمال الدولية إلى سياسات واستراتيجيات وبرامج متكاملة، يحتاج العديد من البلدان إلى الدعم التقني والدعم في مجال تنمية القدرات فيما يتعلق بالنهج المشتركة لجمع البيانات، وتحليل المخاطر المشتركة والرصد المشترك عبر الأخطار والقطاعات. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الاستفادة من قدراتها الحالية وتوحيدها في هذه المجالات لتزويد البلدان بدعم

جماعي أكثر فعالية من أجل وضع ورصد استراتيجيات التنمية المستدامة المتعددة القطاعات والواعية بالمخاطر والموجهة نحو الوقاية.

رصد إطار سندي

١٦ - طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لقياس التقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي من خلال نظام للرصد على الإنترنت. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أُطلقت عملية رصد إطار سندي في بون، ألمانيا، مع تنظيم حلقة عمل بشأن رصد أهداف إطار سندي بالاقتران مع أهداف التنمية المستدامة. وأطلق مرصد إطار سندي في آذار/مارس ٢٠١٨، مع إرشادات تقنية مرفقة بشأن جمع وتحليل البيانات المصنفة. وهو يوفر للدول الأعضاء منصة على الإنترنت للإبلاغ عن التقدم المحرز قياساً إلى الغايات العالمية السبع والمؤشرات الـ ٣٨ لإطار سندي والغايات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في أهداف التنمية المستدامة ١ و ١١ و ١٣، وكذلك خيارات بشأن وضع مؤشرات وطنية مصممة حسب الاحتياجات.

١٧ - ويعمل مرصد إطار سندي أيضاً بمثابة أداة يسترشد بها في اتخاذ القرارات السياسية الواعية بالمخاطر، وتخصيص الموارد للوقاية وفقاً لذلك. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، كان ٤٧ بلداً بصدد تقديم تقارير عن طريق المرصد. ويجري تقاسم البيانات الواردة من المرصد مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للاسترشاد بها في مداولات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويطلب إلى البلدان تحميل البيانات المتعلقة بجميع الغايات العالمية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ للاسترشاد بها في التقييم العالمي لعدد من الاتفاقات الحكومية الدولية في عام ٢٠١٩، بما فيها خطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وهناك حاجة إلى بذل جهود حثيثة لزيادة عدد البلدان التي تبلغ من خلال المرصد لتقديم لمحة عامة دقيقة عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٩.

الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ

١٨ - يمثل وضع استراتيجيات وطنية للتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠ فرصة لتحقيق أقصى قدر من التأزر والاستخدام المشترك لمجموعات البيانات وتقييمات المخاطر. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ توجيهات بشأن إدماج تغير المناخ مع أهداف التنمية المستدامة وإطار سندي. وبمضي فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً في إطار الاتفاقية الإطارية قدماً بهذا العمل لكفالة الاتساق بين الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وتعكف لجنة التكيف حالياً، على مستوى الخبراء التقنيين، على استكشاف كيفية تمكن مؤشرات إطار سندي وعملية الرصد من دعم تحديد أهداف ومؤشرات التكيف في إطار اتفاق باريس.

تقييمات المخاطر المتكاملة

١٩ - تبين الصلات القائمة بين إطار سندي، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ الاعتراف المتزايد بالارتباطات بين المخاطر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

ويتطلب ذلك اتباع نهج متكامل ومتعدد الأخطار وشامل لعدة قطاعات في تقييم المخاطر وفهما أعمق للضعف الاجتماعي والبيئي.

٢٠ - وسيوفر إطار عالمي لتقييم المخاطر، يقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بوضعه حاليا بالتشاور مع خبراء تقييم المخاطر العالمية، بوابة للمصادر المفتوحة على الإنترنت يمكن أن توحد فيها نتائج تقييمات المخاطر عبر مختلف القطاعات والأخطار وتعرض في صيغة قابلة للتطبيق المتبادل. وبما أن الإطار العالمي لتقييم المخاطر يغطي النطاق الموسع للأخطار والمخاطر بما يتماشى مع إطار سندي، فهو سترجم تقييمات المخاطر عبر المناطق الجغرافية والقطاعات والنطاقات إلى توصيات قابلة للتنفيذ ومقدمة في الوقت المناسب بشأن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها المتاحة لصانعي القرارات.

٢١ - ويوفر مؤشر إدارة المخاطر الذي تتولى زمامه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات توصيفات للمخاطر من المصادر المفتوحة فيما يتعلق بالأزمات الإنسانية والكوارث. وتدعم توصيفات المخاطر اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتصدي للأزمات والإنعاش والوقاية والتأهب وتستخدمها الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وفي إطار تلبية الحاجة إلى تقييمات محلية للمخاطر، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاليا على تجريب المؤشر على المستوى دون الوطني. ويتسم التطبيق التكميلي لهذه الأدوات، من بين أدوات أخرى، بالأهمية الحاسمة لتنفيذ منهجية مشتركة لتقييمات المخاطر على نطاق منظومتي الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية من أجل اعتماد نهج متكامل للوقاية وتقديم الدعم الأكثر منهجية إلى البلدان فيما يتعلق بتحليل البيانات وتقييم المخاطر.

المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث

٢٢ - تتواصل التحضيرات لعقد المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٩. والمنتدى العالمي الذي يعقد كل سنتين هو المنتدى الرئيسي الذي يُسترشد به في وضع سياسات بشأن المسائل الراهنة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ورصد وتعزيز تنفيذ إطار سندي. وسيناقش المنتدى العالمي لعام ٢٠١٩، الذي يعقد تحت شعار "عائد الصمود: نحو تحقيق المجتمعات المستدامة والشاملة للجميع"، ويضع في اعتباره الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠٢٠ لتحقيق الغاية (هـ) من إطار سندي، وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للجميع ومتسقة للحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ. وستركز الجلسات على أهمية العمل على الصعيد المحلي، وكذلك إدماج مخاطر الكوارث وتغير المناخ في الاستثمارات العامة والخاصة والتخطيط الاقتصادي، من بين أمور أخرى. ويمكن للتمثيل من مجموعة واسعة من الوزارات والجهات صاحبة المصلحة أن ييسر المناقشات والنتائج التي تدعم اتباع نهج واع بالمخاطر عبر القطاعات. ومن المتوقع أن تساهم مداورات ونتائج المنتدى العالمي، وكذلك المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويدير المنتدى العالمي لعام ٢٠١٩ أيضا في خريطة الطريق لمؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام ومن المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

جيم - تمويل الحد من مخاطر الكوارث والاستثمارات الواعية بالمخاطر من أجل التنمية المستدامة

٢٣ - ثمة حاجة إلى أدوات تمويل الحد من مخاطر الكوارث المصممة حسب الاحتياجات لتحويل الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث إلى أعمال وتهيئة الحيز المالي لاتباع نهج واع بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة. وقد أحرز تقدم كبير في تمويل الحد من المخاطر، بما في ذلك الخطط الإقليمية والوطنية لنقل المخاطر، والمرافق الائتمانية الاحتياطية، وصكوك الديون الحكومية المشروطة، من بين آليات أخرى، من أجل حماية الأرصدة المالية، وتفادي العجز عن تسديد الديون وتمويل جهود الإنعاش. وينبغي توسيع نطاق تغطية هذه الآليات وتعزيزها لضمان أن تتمكن من إيجاد الحوافز للحد من مخاطر الكوارث وأن تُستخدم الأموال للحفز على العمل المبكر وعلى "إعادة البناء بشكل أفضل".

٢٤ - ونادراً ما يغطي تمويل مخاطر الكوارث الخسائر المتكررة الناجمة عن الكوارث المحدودة^(٧)، التي تقوض بصورة متزايدة قدرة أفقر الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على الصمود. وكثيراً ما تلجأ البلدان إلى تحويل الأموال من مجالات أخرى من نفقات الميزانية وزيادة ديونها السيادية. وكان من الممكن تخصيص الموارد التي تنفق على الإنعاش وإعادة الإعمار لاستثمارات في التنمية المستدامة.

٢٥ - ومع قيام البلدان بوضع أطر وقنوات تمويل وطنية متكاملة للمشاريع التي يمكن الاستثمار فيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان أن تكون تلك الأطر والمشاريع واعية بالمخاطر ومصحوبة بأدوات تمويل الحد من مخاطر الكوارث. ولا يضع معظم البلدان ميزانية مخصصة للحد من مخاطر الكوارث^(٨). ويمكن أن تؤدي زيادة مشاركة وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط إلى تحسين تخصيص الموارد المحلية للحد من مخاطر الكوارث، وإدراج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والتخطيط المالي في جميع القطاعات ذات الصلة، ومواءمة استراتيجيات التنمية المستدامة وأطر التمويل وخطط البنى التحتية مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

٢٦ - وفي معظم الاقتصادات، يشمل الاستثمار الخاص غالبية إجمالي تكوين رأس المال. وتتسم الاستثمارات الرأسمالية من قبل القطاع الخاص بالتالي بالأهمية الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. ونادراً ما تُبَيَّن مخاطر الكوارث بشكل جلي وهي لا تكتشف في كثير من الأحيان إلا في حالة وقوع كارثة. وتأتي الخصوم الاحتمالية الخفية الناشئة عن مخاطر كوارث غير معللة متجمعة معاً مع مزايا نسبية واضحة في المواقع التي يبدو أنها تتيح إمكانية تحقيق مكاسب قصيرة الأجل. ويمكن أن يتيح تنظيم إجراء تقييم مخاطر الكوارث والإفصاح عنه فهما للخصوم المالية الخفية من أجل تشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل الواعية بالمخاطر من قبل القطاعين العام والخاص.

٢٧ - وبما أنه لا يمكن لأي بلد أن يجد من مخاطر الكوارث بمفرده، يتسم تعزيز وسائل التنفيذ والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات العالمية، بأهمية حاسمة لتنفيذ إطار سنداى.

Lydia Poole, "A calculated risk: how donors should engage with risk financing and transfer mechanisms", (٧) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) Development Cooperation Working Paper No. 17 (Paris, OECD, 2014)

The Economist Intelligence Unit, "Towards disaster-risk sensitive investments: the disaster risk-integrated (٨) operational risk model" (London, The Economist Intelligence Unit, 2016)

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقرت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي علامة لسياسات الحد من مخاطر الكوارث. ويمكن أن يتيح وضع علامة للسياسات فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث التصدي للتحديات المواجهة في تتبع التمويل الذي يسهم في الحد من مخاطر الكوارث والإبلاغ عنه بصورة دقيقة ويمكن أن يشجع على إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزانيات الوطنية، وكذلك في التعاون الإنمائي الثنائي، وتمويل البنى التحتية والدعم المقدم من المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية، مما يدعم تحقيق الغاية (و) من إطار سندي، المتمثلة في الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرقة عمل لمقايضة الديون لوضع آلية لمقايضة الديون الخارجية لبلدان منطقة البحر الكاريبي باستثمارات في مجال التكيف مع تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، جددت شبكة أمريكا اللاتينية المعنية بإدارة المخاطر وتغير المناخ في الاستثمارات العامة التزاماتها بدعم البلدان لإدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في نظم الاستثمار العام الوطنية.

دال - تنسيق الحد من مخاطر الكوارث على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - من أجل تقديم دعم أكثر تنسيقاً وفعالية إلى البلدان للحد من مخاطر الكوارث وترجمة السياسات المتكاملة إلى برامج في الميدان، يتعين على كيانات منظومة الأمم المتحدة اعتماد نهج واع بالمخاطر في تنفيذ ولاياتها، وفقاً للالتزامات المتعهد بها في خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج واع بالمخاطر ومتكامل إزاء التنمية المستدامة. وأبرز فريق الإدارة العليا المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود ضرورة استعراض التقدم المحرز والدعم المقدم إلى البلدان صوب بلوغ الغاية (هـ) من إطار سندي، وضرورة وضع تشخيص عام وتوجيهات مشتركة على نطاق تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة باعتبارها مجالات ذات أولوية.

٢٩ - وتواصل كيانات الأمم المتحدة إدماج إطار سندي في خططها الاستراتيجية لضمان أن تكون الأنشطة واعية بالمخاطر وتسهم في الحد من مخاطر الكوارث. وتمثل الوقاية، والقدرة على الصمود، والتصدي لتغير المناخ والحد من عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث مجالات للتعاون والنتائج المشتركة للفصل المشترك الوارد في كل خطة من الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣٠ - وفي الخطة الاستراتيجية لليونيسيف، يُترجم ذلك في تعزيز الاتساق والترابط بين العمل الإنساني والبرمجة الطويلة الأجل من خلال تحليل المخاطر المتعلقة بالكوارث والنزاعات وتغير المناخ بهدف وضع برامج تدعم التأهب والتعافي والقدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل. وفي الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، سينقل تركيز استراتيجيات التدخل الإنساني من رد الفعل تجاه الكوارث إلى تطبيق نهج يقوم على القدرة على الصمود ويربط بين الوقاية والتأهب والاستجابة والتخفيف من حدة المخاطر. ويُدعم هذا العمل بخطط الحد من مخاطر الكوارث التي تسترشد بانتظام ببيانات السكان المصنفة حسب الجنس والسن وتدمج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وكذلك العنف القائم على نوع

الجنس فيها. وتدعم الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحليل المخاطر المراعي للاعتبارات الجنسانية، ومساهمة المرأة والمنظمات النسائية في خطط إدارة مخاطر الكوارث، والاستعداد للتعاقي على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين، وجمع البيانات المتعلقة بالكوارث المصنفة حسب الجنس. وفي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، يمثل الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود عنصرا أساسيا من عناصر نهج متكامل يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجالي الوقاية والإنعاش وإلى التصدي لعوامل الخطر لتفادي الأزمات والعودة السريعة إلى التنمية المستقرة بعد وقوعها.

٣١ - ودعم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إدماج مخاطر الكوارث وتغير المناخ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مبادرة التبسيط والتسريع ودعم السياسات في ١٤ بلدا في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، تستمر شراكة المبادرة المشتركة بين الوكالات لتعزيز القدرة على الحد من الكوارث في دعم البلدان لتحديد الثغرات الحاسمة في القدرات في مجال الحد من المخاطر ووضع مبادرات متسقة لمعالجة هذه الثغرات تستغل الخبرات من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وخارجها تحقيقا لذلك. وأنشأت المبادرة مرحلة برنامجية جديدة لإتاحة الدعم في مجال تنمية القدرات المتكاملة والمشاركة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

٣٢ - واعتمدت المنظمة الدولية للهجرة خطة عمل استراتيجية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ بعنوان "المضي قدما بإطار سندي". وتستند خطة العمل إلى الميزة النسبية للمنظمة الدولية للهجرة لمساعدة البلدان على المضي قدما بمجالات إطار سندي المتعلقة بالمهاجرين والمهجرة، ومعالجة دوافع الهجرة المتصلة بالكوارث ودعم إدماج الأبعاد المتعلقة بالتنقل للحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات.

٣٣ - واعتمدت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تبرز الحد من مخاطر الكوارث بوصفه أحد المجالات التي ستواصل المنظمة تعزيز تعاونها فيها تماشيا مع إطار سندي.

٣٤ - ومن أجل بناء قدرات النظم الصحية القادرة على الصمود، سيشمل برنامج العمل العام الثالث عشر لمنظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩-٢٠٢٣، نهجا شاملا لجميع الأخطار لإدارة المخاطر في حالات الطوارئ الصحية يدمج اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) مع الجوانب الصحية لإطار سندي وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة. وبغية تنفيذ نهج لتقديم الخدمات يتسم بمزيد من التنسيق والشمول، وقعت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية، في أيار/مايو ٢٠١٨، اتفاق تعاون إداري جديد لتعزيز فهم وإدارة المخاطر الصحية المرتبطة بالظواهر الجوية البالغة الشدة، والمياه، والمناخ، والأحداث البيئية ذات الصلة، بما في ذلك في المناطق الحضرية حيث تشكل نوعية الهواء الرديئة والحرارة الشديدة خطرين صحيين مستجدين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قرر المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية النهوض بتنفيذ خريطة طريق المنظمة للحد من مخاطر الكوارث.

٣٥ - ويشكل دعم البلدان في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث من أجل إنهاء الجوع أحد مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وتنفذ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عملها في مجال الحد من مخاطر الكوارث من خلال هدفها الاستراتيجي المتعلق بزيادة قدرة سبل كسب الرزق على مواجهة التهديدات والأزمات، وهو ما يدعم البلدان في تخطيط وتنفيذ ورصد الحد من

مخاطر الكوارث في جميع القطاعات ذات الصلة بالزراعة. ويرتكز عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الحد من مخاطر الكوارث على إطار سندي و يرتبط في الوقت نفسه باتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، ونهج "توحيد الأداء في مجال الصحة" وجدول أعمال الحفاظ على السلام.

٣٦ - وتقوم مجموعة البنك الدولي بإدماج إدارة المخاطر في جميع مشاريع حافظتها. ويشترط الإطار المستكمل لتقييم المخاطر التشغيلية أن تُفحص جميع المشاريع الجديدة لتحديد مدى تعرضها لمخاطر الكوارث والمناخ، وتهدف المبادرات الجديدة إلى كفالة تصميم نظم البنى التحتية وبنائها وصيانتها بما يحقق أقصى قدرة ممكنة على الصمود. وحددت المجموعة المجالات ذات الأولوية بتعبئة رأس المال الخاص، وتحسين قدرة التوسع الحضري والبنى التحتية على الصمود، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القدرة على إدارة مخاطر الكوارث في السياقات الهشة.

٣٧ - ومن المتوقع أن يعزز إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تقديم دعم أكثر تنسيقاً وتكاملاً للبلدان بشأن الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الواعية بالمخاطر وعن طريق الاستفادة الكاملة من جميع الأصول والخبرات ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيتيح تجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي فرصة لتعزيز الدعم المنسق وللإستخدام الأكثر فعالية للوكالات المتخصصة والكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بهدف مواصلة تعميق فهم مخاطر الكوارث في التحليل الاقتصادي والاجتماعي المقدم إلى البلدان في سياق تصميم ورصد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسيؤدي تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها إلى الكفاءة في تقديم الأمم المتحدة لمختلف أشكال الدعم إلى البلدان وهو يمثل مساهمة هامة في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٨ - ومن جانب آخر، يعكف البرنامج الإنمائي على دعوة كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى الاجتماع لوضع توجيهات على نطاق المنظومة بشأن القدرة على الصمود لتحقيق قدر أكبر من الاتساق في جميع أعمال المنظمة المتعلقة ببناء القدرة على الصمود. وستتخذ التوجيهات منظوراً متعدد الأخطار ومتعدد المخاطر، يشمل الكوارث، والمناخ، والعمل الإنساني، والصحة، والأمن الغذائي، وعدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات العنيفة وحقوق الإنسان. وهي ستزود أفرقة الأمم المتحدة القطرية بإرشادات للاستفادة من القدرة على الصمود باعتبارها نمجا متكاملًا في البرمجة إزاء إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وكفالة الاتساق في تنفيذ البرامج التي تدعم القدرة على الصمود في جميع القطاعات. وستسهم التوجيهات أيضاً في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي اتباع نهج متكامل للوقاية.

٣٩ - وأنجز مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عملية للاستعراض التنظيمي وإدارة التغيير من أجل إعادة مواءمة تركيزه الاستراتيجي وطرقه في أداء العمل لضمان ملاءمته للغرض المنشود منه لتنفيذ ولايته لسنوات قادمة. ومن دون الحد من العدد الكلي للموظفين، خفضت عملية التغيير النسبة العامة للميزانية التي تنفق على تكاليف الموظفين وعززت الوجود الإقليمي للمكتب من أجل تحسين فعالية الدعم المقدم إلى البلدان في تنفيذ إطار سندي. وتماشى عملية إدارة التغيير مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعمليات الإدارة وهناك التزام قوي بالكفاءة والمساءلة.

ثالثا - تنفيذ إطار سندي على الصعيدين الإقليمي والوطني

٤٠ - على أساس السياسات العالمية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية المستدامة، تضع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية سياسات متكاملة خاصة بالمناطق تدعم رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات على المستوى الوطني. وتشكل الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث شرطا لازما لاتباع نهج واع بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة. ويمكن لمشاركة جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي في الآليات الوطنية لتنسيق التنمية المستدامة أن تساعد على تجسيد اتساق السياسات العالمية في البرامج الوطنية المتكاملة. ويؤدي أيضا التقدم المحرز في إنشاء أو تعزيز برامج العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز التوجهات باتباع نهج واع بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة. ويلزم قدر أكبر من الالتزام من جانب جميع الجهات الفاعلة لترجمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية إلى تشريعات وأنظمة وتحويل السياسات المتكاملة إلى برامج، ولا سيما على الصعيد المحلي.

٤١ - وتواصل الأمم المتحدة تقديم التوجيهات التقنية إلى البلدان لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك إنشاء أو تطوير قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث، توفر قاعدة أدلة لوضع أو تحديث استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سندي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، كانت ٧١ بلدا وإقليما قد وضعت أو كانت بصدد وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث متوائمة مع إطار سندي.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بتدريب ٩٧٥ من المسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين وأصحاب المصلحة من ٦٦ بلدا على وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وعلى فهم مخاطر الكوارث، وعلى التنفيذ المتسق لإطار سندي وخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وشكلت النساء نسبة أربعين في المائة من المشاركين. وتلقى ١٦٢ مشاركا آخرين تدريبا إلكترونيا. وأطلقت المبادئ التوجيهية الوطنية لتقييم مخاطر الكوارث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وهي تركز على أولوية العمل الأولى لإطار سندي، المتعلقة بفهم مخاطر الكوارث. ويعمل المكتب في إطار تعاون وثيق مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة وشركاء الأمم المتحدة بشأن وضع استراتيجية لتنمية القدرات من المقرر إطلاقها في عام ٢٠١٩.

أفريقيا

٤٣ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اتخذ المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي موقفا مشتركا بشأن الحد من مخاطر الكوارث، انطوى على التزامات بتفعيل العمل المتعلق بالاستراتيجيات الوطنية والمحلية الشاملة والمرتكزة على الأدلة للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتعبئة الموارد المحلية. وكرر فريق أفريقيا العامل المعني بالحد من مخاطر الكوارث الإعراب عن هذا الموقف في آذار/مارس ٢٠١٨، حيث دعا إلى تعزيز الدعم السياسي والقدرات والموارد من أجل إدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة على جميع المستويات.

٤٤ - وأجرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مداولات بشأن الإجراءات المنقحة ذات الأولوية لتنفيذ إطار سندي وأقرتها في المؤتمر الوزاري الثالث والمؤتمر المشترك الأول لوسط أفريقيا بشأن الأرصاد الجوية والحد من مخاطر الكوارث، الذي استضافته حكومة الكونغو في برازافيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي أعقب المنتدى دون الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث في وسط أفريقيا.

وقدم المنتدى توجيهات بشأن إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التشريعات الوطنية في جميع القطاعات، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز فهم مخاطر الكوارث، وإنشاء أو تعزيز البرامج الوطنية المتعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع الأنظمة والمعايير والقواعد العامة، مع تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية في نفس الوقت.

٤٥ - ودعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى عقد مؤتمر إقليمي للحد من مخاطر الكوارث، استضافته حكومة جنوب أفريقيا في بريتوريا في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي البيان الختامي، التزمت الدول الأعضاء في الجماعة بالرصد والإبلاغ المتكاملين بشأن الإجراءات المتخذة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية المستدامة. وسلّمت الدول الأعضاء أيضا بالحاجة إلى زيادة التمويل المخصص للحد من مخاطر الكوارث، والتزمت بإعطاء الأولوية للاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث وتغير المناخ من أجل تحقيق التنمية المستدامة ودعت إلى تحقيق زيادة كبيرة في مخصصات الحد من مخاطر الكوارث في الميزانيات الوطنية.

٤٦ - ووضعت مجموعة المساعدة الذاتية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي توجيهات بشأن الاستدامة والقدرة على الصمود وبشأن البرمجة الواعية بالمخاطر لضمان الأخذ بنهج واع بمخاطر الكوارث عند وضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتدعم المبادئ التوجيهية أيضا استثمارات القطاعين العام والخاص القادرة على الصمود والواعية بالمخاطر. واعتمدت مجموعة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالمسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث خطة عمل لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وتحدد خطة العمل الدعم الموجه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة العمل على الصعيد الوطني ومواصلة إدماج الحد من مخاطر الكوارث في أجهزة تقرير السياسات في الاتحاد الأفريقي.

٤٧ - وتطبق ثلاثة عشر بلدا^(٩) استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتواءم مع إطار سنديا وهناك ثلاثة بلدان^(١٠) تقوم بعملية المواءمة. وعلاوة على ذلك، قُدّم تدريب على تتبع الخسائر الناجمة عن الكوارث في سبعة بلدان، وهو ما يمثل أيضا مساهمة أساسية في توصيفات المخاطر الاحتمالية المتعددة الأخطار التي تدعم الاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث والمناخ. وقُدّم الدعم أيضا إلى خمسين حكومة محلية لرصد واستعراض ما أحرزته من تقدم في تنفيذ إطار سنديا. وتُجرّب أيضا أداة الأطلس الوطني للمخاطر، التي وضعها البرنامج الإنمائي بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، في أوغندا ورواندا لدعم تخطيط التنمية الواعي بالمخاطر في جميع الاستثمارات الجديدة العامة والخاصة.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٤٨ - مثل المنتدى الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين، الذي استضافته حكومة كولومبيا ونُظّم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في كارتاخينا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، فرصة لاستعراض التقدم المحرز وتقديم توجيهات للمضي

(٩) أنغولا، وبنين، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وكابو فيردي، والكونغو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر ونيجيريا.

(١٠) أوغندا، ورواندا وكينيا.

قدما فيما يتعلق بخطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سندي في الأمريكتين. وقد انتهت ستة بلدان^(١١) من وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتواءم مع إطار سندي، ويجري حاليا إعداد استراتيجيات ١١ من البلدان والأقاليم^(١٢). وحتى الآن، تعهدت ١٨٠٠ حكومة محلية بتعزيز القدرة على الصمود من خلال حملة ”جعل المدن قادرة على مواجهة الكوارث“، بما في ذلك ٥٠ مدينة في ١٤ بلدا تطبق ”سجل أداء المدن فيما يتعلق بمواجهة الكوارث“^(١٣) لتقييم قدرتها على مواجهة مخاطر الكوارث.

٤٩ - وفي الإعلان الذي اعتمد في المنتدى الإقليمي السادس^(١٤)، دعيت البلدان إلى وضع وتعزيز خطط واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث تماشيا مع الغاية (هـ) من إطار سندي، وسُلم بأهمية تعزيز الأطر المؤسسية لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات واعتبار الحد من مخاطر الكوارث أولوية من أولويات السياسات العامة على الصعيد الوطني والمحلي. ويتطلب ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتزاما باستثمار الموارد المحلية. وأعيد التأكيد على أهمية إدراج الحد من مخاطر الكوارث في الإسهامات الوطنية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي دورة استثنائية بشأن الإنعاش في منطقة البحر الكاريبي عقدت خلال المنتدى الإقليمي، خلص إلى أن بناء القدرة على الصمود ينبغي أن يُحدث التحول المنشود. وتحقيقا لهذه الغاية، أُبرزت الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا، وحماية البنى التحتية، والتنوع الاقتصادي، وحماية البيئة، والتأهب التشغيلي باعتبارها خمس ركائز أساسية لتحقيق القدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي. وستستضيف جامايكا في عام ٢٠٢٠ المنتدى الإقليمي، الذي قررت الدول الأعضاء تغيير اسمه إلى المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٠ - وجرت مواءمة الاستراتيجية الشاملة لإدارة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي مع إطار سندي، بما يشمل استخدام المؤشرات المشتركة لكفالة الاتساق في الرصد والإبلاغ. وأقرت سياسة أمريكا الوسطى لإدارة مخاطر الكوارث في مؤتمر القمة الرئاسية لأمريكا الوسطى الذي عقد في بنما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهي تقدم توجيهات إلى البلدان لوضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مع ما يقابلها من مخصصات الميزانية. وجرت أيضا مواءمة استراتيجية جماعة دول الأنديز لإدارة مخاطر الكوارث مع إطار سندي ويجري حاليا إعداد خطة عمل مع المؤشرات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أقرت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاستراتيجية الإقليمية لإدارة مخاطر الكوارث في قطاع الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٨-٢٠٣٠.

٥١ - ويرعى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بتعزيز القدرة على الصمود التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتماد نهج مشترك في تقديم دعم منسق إلى

(١١) الأرجنتين، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا وكولومبيا.

(١٢) إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وباراغواي، وبربادوس، وجامايكا، وجزر فرنج البريطانية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وشيلي، وغيانا، وهندوراس.

(١٣) انظر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ”سجل أداء المدن فيما يتعلق بمواجهة الكوارث“ (Disaster resilience scorecard for cities). وهو متاح على <https://www.unisdr.org/we/inform/publications/53349>.

(١٤) انظر <http://eird.org/pr18/docs/cartagena-declaration.pdf>.

البلدان بشأن الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ. ويقوم الفريق العامل بدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية لاعتماد منظور يستند إلى القدرة على الصمود في التحليل القطري المشترك وفي وضع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو يقدم التوجيه للأفرقة القطرية لدعم البلدان في إجراء تقييمات المخاطر وتقييمات قدرات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني لوضع استراتيجيات وطنية تركز على الأدلة.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، تعكف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالشراكة مع نظام الطوارئ الوطني في أوروغواي، وكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (Facultad Latinoamericana de Ciencias Sociales)، على وضع وحدة تدريبية لتحليل وتحسين فهم الأسباب الجذرية للكوارث الوطنية والعابرة للحدود في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل. وشرع البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والوكالة الكاربية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، في تنفيذ برنامج لتعزيز القدرة المتكاملة والمتماسكة على التأهب على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية في خمسة من بلدان منطقة البحر الكاريبي.

المنطقة العربية

٥٣ - اعتمدت الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٣٠ من قبل آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وأقرها رؤساء الدول في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتتواءم الاستراتيجية مع إطار سندي وتربطه بأهداف التنمية المستدامة وخطة العمل العربية بشأن تغير المناخ. وتشدد الاستراتيجية، التي ترفق ببرنامج عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، على الحاجة إلى تحسين فهم مخاطر الكوارث من أجل التصدي لأسباب المخاطر في المنطقة، والتخطيط على نحو استراتيجي للإجراءات الرامية إلى التخفيف من تأثيرها، مع التركيز على تزايد تواتر وشدة حوادث الجفاف والفيضانات المرتبطة بتغير المناخ. وهي توفر التوجيه أيضاً بشأن إدماج الحد من مخاطر الكوارث في جميع برامج التنمية.

٥٤ - ووافقت سبعة بلدان^(١٥) استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث مع إطار سندي، وتعكف سبعة أخرى^(١٦) على القيام بذلك. وفي الوقت نفسه، وضعت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سبعة بلدان أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تدمج الحد من مخاطر الكوارث وأولويات إطار سندي لتقديم دعم أكثر تنسيقاً إلى البلدان في اعتماد نهج واع بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة.

٥٥ - وانضمت عشرون مدينة إلى حملة "جعل المدن قادرة على مواجهة الكوارث"، مما رفع العدد الكلي للمدن الملتزمة إلى ٣٥٠ في المنطقة العربية. ونُظمت أيضاً حلقات عمل في تسع مدن في موريتانيا وتونس لوضع خطط عمل لبناء قدرة المدن على الصمود استناداً إلى تقييمات متعمقة للمخاطر المحلية وبناء القدرات المؤسسية للتصدي للأخطار المتعددة التي تتوافق وانعدام الأمن في مجالات الصحة والغذاء والبيئة والاقتصاد.

(١٥) البحرين، وتونس، وجزر القمر، والصومال، ومصر، والمملكة العربية السعودية وموريتانيا.

(١٦) الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، وعمان، وقطر، والكويت ولبنان.

٥٦ - ويجري التحضير حاليا للمنتدى الأفريقي - العربي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي ستستضيفه حكومة تونس في مدينة تونس وتشارك في تنظيمه مفوضية الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وهذه هي المرة الأولى التي ستجتمع فيها دول أعضاء من أفريقيا والمنطقة العربية في نفس المنتدى الإقليمي.

آسيا والمحيط الهادئ

٥٧ - أتاح المؤتمر الوزاري الآسيوي المعني بالحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٨، الذي استضافته حكومة منغوليا ونُظّم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في الفترة من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ في أولانباتار، أول فرصة لاستعراض تنفيذ الخطة الإقليمية لآسيا لتنفيذ إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث. ومن خلال الاسترشاد باستعراض التقدم المحرز الذي أجرته الشراكة الدولية لاستراتيجية الحد من الكوارث في آسيا، أُبجرت أهداف مرحلية أساسية تشمل إنشاء آليات تنسيق وطنية للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك برامج وطنية، وكذلك إدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، كانت ستة بلدان^(١٧) قد واءمت استراتيجياتها للحد من مخاطر الكوارث مع إطار سنديا.

٥٨ - وفي الإعلان الذي اعتمد في أولانباتار^(١٨)، عازمت الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ لخطة آسيا الإقليمية، التي تركز الاهتمام في المجالات التي يلزم بذل جهود أكبر فيها من أجل إنجاز إطار سنديا. ومن أجل إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط القطاعية، تدعى البلدان إلى تيسير المزيد من التعاون بين السلطات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والوزارات القطاعية، بما يشمل التعاون من أجل القيام بصورة منتظمة بجمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بمخاطر الكوارث والخسائر والأضرار الناجمة عنها. وجرى التشديد أيضا على الأخذ باللامركزية في المسؤوليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، ودعمها بمخصصات الميزانية والتشريعات والسياسات التي تعزز القيادة المحلية في التخطيط والتنفيذ، والأدوات اللازمة لدعم التنسيق المحلي. وعلاوة على ذلك، تُشجّع البلدان على ضمان أن تُدعم استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث بأطر استثمار لوضع آليات جديدة لتمويل الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القائم منها، وهيئة بيئية مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص في الحد من مخاطر الكوارث. ويشمل ذلك إنفاذ أنظمة تشييد البنى التحتية وإضافة الحد من مخاطر الكوارث باعتباره علامة على الموافقة على المشاريع. وتدعو خطة العمل أيضا إلى تعزيز دور آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، التي تعقد اجتماعاتها للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل دعم البلدان في تنفيذ إطار سنديا. وستستضيف حكومة أستراليا المؤتمر الوزاري الآسيوي المقبل بشأن الحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠٢٠.

٥٩ - وتشدد خريطة الطريق الإقليمية ٢٠١٧ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في التعاون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قررت اللجنة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحسين الاتساق في تنفيذ نظم

(١٧) أستراليا، وبروني دار السلام، وبوتان، وفييت نام، ومنغوليا ونيبال.

(١٨) انظر https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/56219_ulaanbaatardeclarationfinal.pdf

الإذار المبكر بالأخطار المتعددة، وبرنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة وتقاسم المعارف في جميع الأطر الإنمائية العالمية تحت إشراف شبكة آسيا والمحيط الهادئ لتعزيز القدرة على مجابهة الكوارث.

٦٠ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، عقد اللقاء المشترك لاجتماع المائدة المستديرة المعني بتغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ ومنتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث في سوفيا، فيجي، بدعوة من جماعة المحيط الهادئ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وناقشت الدول الأعضاء التقدم المحرز في تنفيذ إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ: نهج متكامل للتصدي لتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. وشدد الاجتماع على أهمية إشراك وكالات التمويل والتخطيط الوطنية من أجل تعميم مراعاة مخاطر الكوارث وتغير المناخ في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتخطيط والميزنة، وأهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، من بين أمور أخرى.

٦١ - وأتيح أيضا تقديم الدعم المنسق إلى البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث عن طريق استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ الشاملة لبلدان متعددة (٢٠١٨-٢٠٢٢). وتعتمد الاستراتيجية نهجا شاملا لإدارة المخاطر لتعميم مراعاة مخاطر المناخ والكوارث من خلال الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى البلدان والأقاليم في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك من خلال إدماج تقييمات المخاطر وتدابير التكيف في عمليات التخطيط على جميع المستويات.

٦٢ - وتشاركت حكومة الهند ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في تنظيم حلقة عمل دولية بشأن البنى التحتية القادرة على الصمود في وجه الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتناولت حلقة العمل أفضل الممارسات المتعلقة بوضع منهجيات تقييم المخاطر ومؤشرات الاستدامة لمختلف فئات البنى التحتية؛ ومعايير وتصميم وتنظيم عمليات إنشاء البنى التحتية وتشغيلها وصيانتها؛ وتوفير التمويل للبنى التحتية القادرة على الصمود في وجه الكوارث؛ وإعادة إعمار وإنعاش قطاعات البنى التحتية الأساسية بعد وقوع الكوارث.

٦٣ - وعلى الصعيد الوطني، تلقت تسعة بلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعما تقنيا من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركاء الأمم المتحدة لاستعراض وتحديث استراتيجياتها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سندي، إضافة إلى الدعم فيما يتعلق برصدها. وتلقت خمسون سلطة محلية الدعم لاستخدام سجل أداء المدن فيما يتعلق بمواجهة الكوارث من أجل تقييم قدرتها على الصمود والاسترشاد به في وضع خطط العمل المحلية، في حين تعكف ست مدن أخرى على وضع خطط عمل متكاملة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

أوروبا ومنطقة وسط آسيا وجنوب القوقاز

٦٤ - في أوروبا، يستمر العمل بخطى حثيثة للمضي قدما بتنفيذ إطار سندي من خلال متابعة نتائج وتوصيات اجتماع عام ٢٠١٧ المفتوح للمنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في إسطنبول، تركيا. وعلى سبيل المثال، يجرى الفريق الاستشاري الأوروبي للعلم والتكنولوجيا تقدما في مساري عمل حددا باعتبارهما أولويتين لتنفيذ إطار سندي في المنطقة، وهما الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للكوارث وتوحيد البيانات.

٦٥ - ويمثل الحد من مخاطر الكوارث أولوية للاتحاد الأوروبي وهو يشكل الآن جزءاً من سياستها الخارجية من خلال بلاغها المشترك بشأن القدرة على الصمود. ويذكر في البلاغ المشترك أنه ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يشترط بصورة أكثر منهجية إجراء تقييمات للمخاطر البيئية والمناخية ومخاطر الكوارث لتحديد تدابير الوقاية والتكيف وإعطائها الأولوية في الاستثمارات الإنمائية الواعية بالمخاطر وتخطيط الأراضي والتخطيط الحضري. وقد قامت بلغاريا خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي بإعطاء الأولوية للغاية (هـ) من إطار سندي واستهلت تنظيم حلقة عمل لتقييم التقدم المحرز. وأبرزت أهمية التكامل مع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والاتساق في جميع المستويات الحكومية، وكذلك الحاجة إلى توجيهاً وأدوات لوضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

٦٦ - وأحرز تقدم أيضاً في دمج الحد من مخاطر الكوارث في التمويل المستدام. وتحدد خطة عمل المفوضية الأوروبية بشأن تمويل النمو المستدام سلسلة من الإجراءات لإدماج الاستدامة في صنع القرارات المالية وتدرج الكوارث في الاعتبارات البيئية والاجتماعية في صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار لتحقيق التمويل المستدام. وكان هناك أيضاً دعم واضح لإدماج مخاطر الكوارث باعتبارها جزءاً من الأنظمة المالية ومعايير الكشف عن المخاطر خلال جلسة استماع في البرلمان الأوروبي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتمويله في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٦٧ - وشكل الحد من مخاطر الكوارث موضوعاً عاماً للمنتدى الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٨. وعلى وجه الخصوص، أبرزت المناقشات المتعلقة باستعراض الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمدن المستدامة، أهمية البيانات الموثوق بها والمشاركة الشاملة وتمويل الحد من مخاطر الكوارث لدعم تنفيذ إطار سندي. ويجري إحراز تقدم بشأن عقد المنتدى الأوروبي القادم للحد من مخاطر الكوارث، الذي ستستضيفه حكومة إيطاليا في روما في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والذي سيتيح مزيداً من الفرص لاستكشاف هذه المسائل وغيرها.

٦٨ - وعقد المنتدى دون الإقليمي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في منطقة وسط آسيا وجنوب القوقاز في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في يريفان، واستضافته حكومة أرمينيا ونُظِم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. واستعرضت الدول الأعضاء التقدم المحرز قياساً إلى خطة عمل الإعلان المعتمدة في دوشانبي، طاجيكستان، في عام ٢٠١٦ بشأن الحد من مخاطر الكوارث من أجل بناء القدرة على الصمود. ويبرز الإعلان الذي اعتمد في وقت لاحق في يريفان^(١٩) التحديات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث في المنطقة، من قبيل تزايد خطر الخسائر الاقتصادية، والمخاطر الناجمة عن الأخطار التكنولوجية وتأثير الكوارث المحدودة والمتكررة والبطيئة الظهور، بالاقتران مع انخفاض درجة وصول آليات الحد من المخاطر إلى الفقراء والفئات الأشد ضعفاً. ولهذا الغاية، التزمت الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الإقليمي، والتشجيع على إضفاء الطابع المحلي على تقييمات مخاطر الكوارث ووضع نماذج لتلك المخاطر، واستثمار موارد إضافية في الحد من مخاطر الكوارث وجعل تقييمات مخاطر الكوارث شرطاً مسبقاً للاستثمارات في استخدام الأراضي، والتخطيط الحضري، والبنى التحتية والإسكان.

(١٩) انظر https://www.preventionweb.net/files/57668_finalyerevandeclarationeng26.06.181.pdf.

٦٩ - ومنذ اعتماد إطار سندي، أجرت ٣٢ بلدا تقييمات المخاطر على الصعيد الوطني لتوفير البيانات والمعلومات للاسترشاد بها في وضع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، كانت أربعة عشر بلدا^(٢٠) قد وضعت استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث تتواءم مع إطار سندي وكانت أربعة بلدان^(٢١) تعكف على القيام بذلك. وبدعم من المفوضية الأوروبية، جرى أيضا تعزيز بناء القدرات على الصعيد المحلي، بما في ذلك عن طريق تقييمات قابلية التضرر من مخاطر الأخطار في البلديات واستعراضات الأقران بين المدن. وتدعم منظومة الأمم المتحدة أيضا التنسيق والاتساق فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة من خلال ستة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المنطقة.

رابعا - تشجيع أعمال الجهات صاحبة المصلحة والدعوة على الصعيد العالمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث

٧٠ - بالرغم من أن الدول تتحمل عموماً المسؤولية عن الحد من مخاطر الكوارث، فإن هذه المسؤولية مشتركة بين الحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في دعم نطاق وتنوع الشراكات اللازمة لتلبية متطلبات إطار سندي وخطة عام ٢٠٣٠. ويمكنها أيضا أن تحفز عامة الجمهور على الاضطلاع بدوره في الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة من خلال الدعوة العامة والاتصالات.

ألف - الشراكات

٧١ - ييسر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إنشاء "مجموعة سندي لأصحاب المصلحة" في شباط/فبراير ٢٠١٨ في إطار آلية إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتهدف مجموعة أصحاب المصلحة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير الجماعي للشراكات في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث في مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمناقشات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

٧٢ - ويعكف المجلس العالمي المعني ببيانات المدن والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، على وضع معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 37123 للمدن القادرة على الصمود. وسيدعم المعيار الأولويات المتعلقة بالاستثمار والعمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود ومن المتوقع أن ينشر في عام ٢٠١٩.

٧٣ - ومن أجل دعم تنفيذ خريطة طريق إطار سندي في مجالي العلم والتكنولوجيا، عُزز الفريق الاستشاري العالمي المعني بالعلم والتكنولوجيا التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من حيث نطاقه وموارده. ويشمل ذلك إنشاء شراكة في مجالي العلم والتكنولوجيا وأفرقة استشارية علمية

(٢٠) أرمينيا، وإستونيا، وبلغاريا، والجبل الأسود، وجورجيا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

(٢١) إيطاليا، والبرتغال، وتركيا، وسلوفينيا.

وتكنولوجية على الصعيد الإقليمي. وينصب التركيز على التعاون المشترك بين تخصصات متعددة، وتعزيز دور ومشاركة الشباب في مجالي العلوم والتكنولوجيا وسد الفجوة بين العلوم والسياسات. ويولى اهتمام خاص للحجج الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث، وجمع البيانات، ورسم خرائط المناطق المعرضة للخطر وتحليل المخاطر، والربط بين معارف الشعوب الأصلية والعلم والتكنولوجيا.

٧٤ - وتواصل تعزيز التعاون مع القطاع الخاص بشأن الحد من مخاطر الكوارث بإطلاق شبكات وطنية جديدة لتحالف القطاع الخاص المعني بإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود في وجه الكوارث التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في بيرو، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الفلبين، أفضت الشراكة بين مكتب تحالف القطاع الخاص المعني بإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود في وجه الكوارث في الفلبين، والحكومة ومرصد مانيلا إلى إنشاء المجلس الوطني لبناء القدرة على الصمود، الذي يشجع الاستثمارات الواعية بالمخاطر على الصعيد المحلي، ولا سيما في المناطق الحضرية.

٧٥ - واستضافت حكومة بنغلاديش المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإعاقاة وإدارة مخاطر الكوارث، الذي عقد في دكا في أيار/مايو ٢٠١٨. ويحدد إعلان دكا ٢٠١٥ + إجراءات محددة لتعزيز المشاركة في منتديات أصحاب المصلحة المتعددين المحلية والوطنية والإقليمية والمبادرات الحكومية الدولية لتنفيذ إطار سنديا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقاة وإنشاء آليات فعالة ووضع مبادئ توجيهية كإسهام في مرصد إطار سنديا للاسترشاد بها في السياسات والممارسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

٧٦ - ويجري حالياً إنشاء منصة على الإنترنت لتقديم التزامات طوعية من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل دعم تنفيذ إطار سنديا. وبناء على الالتزامات الطوعية المعلنة قبل وأثناء وبعد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عقد في عام ٢٠١٥، تمثل المنصة أداة لرصد التقدم المحرز، وتبادل الممارسات الجيدة وضمان أن تكون الالتزامات الطوعية متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث وأن تسهم في تنفيذها. وسيُطلق تقرير تجميعي وتحليلي عن الالتزامات الطوعية المتعلقة بإطار سنديا في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٩.

٧٧ - ويمثل البرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث آلية دولية لتبادل الخبرات والدروس بشأن إعادة البناء على نحو أفضل لدعم تحقيق الأولوية ٤ من أولويات إطار سنديا. وفي المنتدى الدولي للتعافي من آثار الكوارث، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في كوبي، اليابان، تبادل المشاركون مُعجا ابتكارية من التجارب السابقة بشأن كيفية تحقيق القدرة على الصمود عن طريق إعادة البناء على نحو أفضل. وعلى النحو المتفق عليه في الجلسة السابقة للجنة التوجيهية، سيجري استعراض الإطار الاستراتيجي للبرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث لتقييم التقدم المحرز وتحديد الاحتياجات من القدرات.

باء - أنشطة الدعوة

٧٨ - مع إيلاء اهتمام خاص للحد من المخاطر في المناطق الحضرية من أجل تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، والغايات العالمية لإطار سنديا وأهداف الخطة الحضرية الجديدة، تتواصل حملة "جعل المدن قادرة على مواجهة الكوارث"، بانضمام ٣٨٠٠ مدينة وحكومة محلية إليها حتى الآن.

ووضعت الحملة سجل أداء المدن فيما يتعلق بمواجهة الكوارث، الذي يمكن الحكومات المحلية من تقييم قدرتها على مواجهة الكوارث ورصد واستعراض التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تنفيذ إطار سندي.

٧٩ - وبدعم من حكومة اليابان، احتفل باليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي في عام ٢٠١٧ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بتنظيم مناسبات في جميع أنحاء العالم للتوعية بمخاطر أمواج تسونامي وسبل الحد من تلك المخاطر. وركزت المناسبات على "الميل الأخير" في سلسلة الإنذار المبكر بأمواج تسونامي لضمان أن تتلقى المجتمعات المحلية المعرضة للخطر تحذيرات في الوقت المناسب وأن تعرف الإجراءات التي يتعين عليها اتخاذها. وأبرزت المناسبات عملية محاكاة الاستجابة في حالة حدوث أمواج تسونامي في شمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحار المتصلة بمهما المسماة "الموجة ١٧" التي أجزتها اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وروجت لمؤتمر قمة طلاب المدارس الثانوية المعني باليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي، الذي عقد في أوكلانوا، اليابان، وأبرزت البرنامج الإقليمي للتوعية بأمواج تسونامي الذي نفذته البرنامج الإنمائي في ٨١ مدرسة في ١٨ بلدا في آسيا والمحيط الهادئ.

٨٠ - وفي سياق الاستمرار في "حملة سندي السباعية: سبع غايات في سبع سنوات"، ركز الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث في عام ٢٠١٧، الذي نظم في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، على الغاية (ب) لإطار سندي، وهي الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث على الصعيد العالمي. وتحت شعار "البيت هو الملاذ الآمن"، ركزت مناسبات أقيمت في جميع أنحاء العالم على الأمان في المنزل ومكان العمل، ووصلت حملة في وسائط التواصل الاجتماعي إلى ٢٣,٦ مليون شخص.

خامسا - اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمواجهة آثار ظاهرة النينو

٨١ - عادة ما تحدث ظاهرتا النينو والنينيا، وهما مرحلتا ظاهرة النينو - التذبذب الجنوبي، كل ثلاث إلى سبع سنوات، مع آثار كبيرة على أنماط الطقس في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالنصف الثاني من عام ٢٠١٨، يعتبر استمرار النينو - التذبذب الجنوبي عند مستوى حيادي السيناريو الأرجح^(٢٢). وخلال سنوات النينو والنينيا الحيدانية، من الأهمية بمكان التأهب للحدث المقبل وبناء القدرة على مواجهته والحد من مخاطره.

٨٢ - وتسترشد الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى البلدان المتضررة من ظاهرة النينو - التذبذب الجنوبي بالتقرير المعنون "منع نوبات ظاهرة النينو - التذبذب الجنوبي من أن تصبح كوارث: مخطط نموذجي للعمل". والمخطط النموذجي للعمل هو أداة لدعم المخطط المتكاملة التي تقاد وطنيا وتعمل بدافع الإنصاف للتأهب للنينو - التذبذب الجنوبي والأخطار المناخية الأخرى، لامتنصص المخاطر من دون تعريض المكاسب الإنمائية للخطر والاسترشاد بها في المخطط الإنمائية الذكية مناخياً للحد من المخاطر. وأنشئت لجنة تابعة للفريق العامل المشترك بين الوكالات برئاسة مشتركة من رؤساء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لدعم تنفيذ المخطط النموذجي للعمل وإجراءات التشغيل الموحدة المشتركة بين الوكالات من أجل اتخاذ إجراءات مبكرة للتصدي لنوبات النينو والنينيا، التي أصدرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في

(٢٢) World Meteorological Organization, "El Niño/La Niña update", March 2018.

آذار/مارس ٢٠١٨. وتحدد إجراءات التشغيل الموحدة الأعمال الإنمائية والإنسانية التي يقوم بها النظام الدولي للمشروع في العمل المبكر للتخفيف من آثار الظواهر الجوية البالغة الشدة وحالات تفشي الأمراض الناجمة عن نوبات النينيو - التذبذب الجنوبي. وهي تحدد الجهات التي يتعين أن تتخذ إجراءات وتوقيت تلك الإجراءات وكيفية القيام بها بمجرد وجود إشارات تحذير من احتمال وقوع الظاهرة.

٨٣ - وعمل مركز الخدمات الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمنطقة الجنوب الأفريقي من أجل دعم لجنة التنمية للجنوب الأفريقي في التأهب للاستجابة واتخاذ إجراءات مبكرة للتخفيف من آثار ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي في عام ٢٠١٧. وشمل ذلك استعراض الاستجابة وتبادل الدروس المستفادة من حالات الجفاف التي تسببت بها حادثة النينيو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وتعزيز التنبؤ والقدرات من أجل توفير الخدمات المناخية وتقديم الدعم لوضع خطط طوارئ وتنسيق إقليمية ووطنية. ووُثقت الدروس المستفادة خلال حادثة النينيو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ في آسيا والمحيط الهادئ في إطار جهد مشترك بين البرنامج الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والنظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة في أفريقيا وآسيا ومركز المناخ التابع لمنتهى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. ويقترح التقرير اللاحق نمجا من ست خطوات لتعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين بين الوكالات والحكومات الوطنية في جميع مراحل دورة الكوارث من التنبؤ وإدارة المخاطر إلى الدعم الإنساني والإنعاش بعد وقوع الحادثة. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، ومركز تنسيق أمريكا الوسطى للوقاية من الكوارث الطبيعية، والمجلس الزراعي لأمريكا الوسطى والوكالات الحكومية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز الإنذار المبكر بالجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو باستخدام عمليات الرصد بالسواتل.

٨٤ - وكانت حادثة النينيو في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ مدمرة بالنسبة للعديد من البلدان. وبالاقتران مع الآثار المترتبة على تغير المناخ، أزهقت الحادثة الكثير من الأرواح وألحقت خسائر اقتصادية كبيرة، وأدت إلى تراجع المجتمعات المحلية والبلدان في مسارها نحو التنمية المستدامة. ولا يجوز أن يحدث ذلك مرة تلو الأخرى. وبما أنه من الممكن التنبؤ بوقوع تلك الظاهر، يجب بناء القدرة على الصمود والحد من المخاطر لحماية المكاسب الإنمائية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٥ - لا تزال التكاليف الاقتصادية المتزايدة والآثار الاجتماعية والبشرية المستمرة للكوارث تبقّي أكثر فئات الناس ضعفاً وأشدّ البلدان فقراً خلف الركب في المسار نحو التنمية المستدامة. ويلزم اتخاذ إجراءات حازمة ومستمرة للحد من مخاطر الكوارث الحالية، وتجنب إيجاد مخاطر جديدة ومعالجة مواطن الضعف الاجتماعي والاقتصادي التي تضع فقراء العالم في مواجهة الكوارث. ويتسم التسليم بالعلاقة الحالية بين الأخطار، وتغير المناخ، والنمو الاقتصادي، والفقير، وعدم المساواة بالأهمية البالغة لكفالة عدم تخلف أي أحد عن الركب.

٨٦ - ويعطي إطار سندي نتائج إيجابية بعد مرور ثلاث سنوات منذ اعتماده. وقامت عدة بلدان بوضع استراتيجيات وطنية جديدة للحد من مخاطر الكوارث أو هي بصدد القيام بذلك أو بمواءمة

الاستراتيجيات القائمة منها مع إطار سندي، وهو ما يمثل شرطا أساسيا للتنمية المستدامة الواعية بالمخاطر. وقبل سنتين ونيف من الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠٢٠ لتحقيق الغاية (هـ) من إطار سندي، ينبغي تسريع وتيرة العمل الحالية. ويلزم أيضا إيلاء قدر أكبر من الاهتمام فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات المحلية للحد من أخطار الكوارث. ومن الأهمية بمكان أن تدمج استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة وخطط التكيف مع تغير المناخ لضمان اتباع نهج واع بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة.

٨٧ - وتدعو الحاجة إلى تعزيز جمع البيانات المتعلقة بالأخطار المتعددة وتحليل المخاطر في كثير من المناطق لضمان أن تكون استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث مرتكزة على الأدلة ومحددة حسب السياق. وثمة حاجة أيضا إلى تنمية القدرات والدعم التقني لضمان أن تكون البيانات مصنفة من أجل دعم الاستراتيجيات الشاملة للجميع والمراعية للاعتبارات الجنسانية على نحو كامل.

٨٨ - وتتسم مشاركة الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي بالأهمية البالغة لتحقيق أهداف إطار سندي. ويلزم تعزيز الجهود المبذولة لضمان الإدماج المنهجي والمشاركة النشطة لجميع الجهات صاحبة المصلحة في وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والفتيات، وكبار السن، والمجتمعات المحلية الأكثر فقرا وتهميشا.

٨٩ - وفي عام ٢٠١٩، سيعقد الأمين العام مؤتمر قمة معنيا بالمناخ، ستتضمن أهدافه زيادة طموح الدول الأعضاء والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من غير الأطراف فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وستقوم الدول الأعضاء أيضا باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٩، تحت رعاية الجمعية العامة. وسيشكل ذلك فرصة هامة لتقييم مدى اتباع طريقة واعية بالمخاطر في تنفيذ الأهداف، ووضع الحد من مخاطر الكوارث في صلب تنفيذ واستعراض الأهداف خلال دورة السنوات الأربع المقبلة. وفي المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٩، ستقدم توصيات بشأن المجالات التي يلزم صب المزيد من التركيز فيها للاسترشاد بها من قبل صانعي السياسات على المستوى الوطني وفي مداولات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، وكذلك في استعراض خطة عمل أديس أبابا واستعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، من بين أمور أخرى.

٩٠ - وسيكون توفير لمحة عامة شاملة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات العالمية السبع لإطار سندي والغايات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في أهداف التنمية المستدامة أمرا بالغ الأهمية لتوجيه المناقشات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٩. ولهذا الغرض، من الضروري أن تقوم البلدان بالإبلاغ من خلال مرصد إطار سندي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وأن تُشرك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي في آليات التنمية المستدامة الوطنية وعملية الاستعراضات الوطنية الطوعية.

٩١ - ويتطلب تمويل الحد من مخاطر الكوارث قدرا أكبر من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية. ويتعين أن تعمل المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظومة

الأمم المتحدة معا لوضع صكوك مالية مبتكرة للحد من مخاطر الكوارث وأن تقدم الدعم للحكومات الوطنية في تعبئة الموارد للحد من مخاطر الكوارث. وثمة ضرورة لزيادة المشاركة مع القطاع الخاص، على كلا الصعيدين المحلي والدولي، لإيجاد حوافز وأنظمة للاستثمارات وممارسات البناء الواعية بالمخاطر.

٩٢ - ويتطلب نطاق الحد من مخاطر الكوارث وسائل تنفيذ كافية من خلال تعزيز طرائق التعاون الدولي والشراكة العالمية. ولهذا الغرض، ينبغي مواصلة الاستفادة من إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. وقد أحرز تقدم في إدماج نهج واع بالمخاطر في الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وينبغي مواصلة توسيع نطاق هذا التقدم.

٩٣ - ويضطلع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركاؤه في الأمم المتحدة بدور محوري في توفير الدعم التقني إلى البلدان من أجل تنفيذ ورصد إطار سندي ودعم اتباع نهج واع بالمخاطر إزاء التنمية المستدامة. ويجب أن تفي منظومة الأمم المتحدة بالالتزامات المتعهد بها في خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، التي تمثل إسهاما كبيرا في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويمكن أن تدعم البلدان في ترجمة أطر السياسات العالمية والإقليمية المتكاملة إلى برامج متعددة القطاعات على الصعيد الوطني. وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للحد من الكوارث هو الأداة التي تدعم تنفيذ ومتابعة واستعراض إطار سندي، وهو بحاجة إلى زيادة في حجم تمويلاته وكذلك إلى تعزيز قابلية التنبؤ بها وتحسين توقيته لاحقا.

٩٤ - ويوصى بما يلي:

(أ) أن تواصل الدول، مع زيادة الدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات من جانب منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة وفقا لتوجيهات خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، إعطاء الأولوية وإتاحة الموارد لوضع استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث، بحلول عام ٢٠٢٠ وتعزيز مواءمتها مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وما يتصل بها من أطر تمويل، وإدماجها فيها؛

(ب) أن تواصل الدول، بدعم منسق من منظومة الأمم المتحدة، بذل الجهود من أجل إنشاء أو تعزيز نظم تسجيل الخسائر الناجمة عن الكوارث ووضع خطوط أساس لاستخدامها كنقاط مرجعية لقياس التحسينات، مدعومة ببيانات مصنفة بحسب الدخل، والجنس، والسن، والإعاقة؛

(ج) أن تستخدم الدول مرصد إطار سندي على الإنترنت لتتبع التقدم المحرز قياسا إلى الغايات العالمية لإطار سندي والغايات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في أهداف التنمية المستدامة والغايات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

(د) أن تدرج الدول الاستعداد لأحداث النييو والحد من مخاطرها في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث التي تتناول أخطارا متعددة؛

(هـ) أن تأخذ الدول في الاعتبار الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سندي في العملية التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومدالاته

والاستعراضات العالمية الأخرى ذات الصلة في عام ٢٠١٩، بما في ذلك من خلال إشراك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي في عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية، وأن تأخذ الحد من مخاطر الكوارث في الاعتبار في متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات الأربع التالية؛

(و) أن تشارك الدول بنشاط في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في أيار/مايو ٢٠١٩، بمشاركة تشمل جميع القطاعات والوزارات على أعلى مستوى ممكن، وكذلك في المنتديات الإقليمية القادمة للحد من مخاطر الكوارث؛

(ز) أن تضع المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة آليات لتمويل الحد من مخاطر الكوارث من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع تعبئة الموارد الوطنية، وتحفيز استثمارات القطاعين العام والخاص الواعية بالمخاطر؛

(ح) أن تعزز الدول التعاون الدولي والشراكات العالمية وتوفير وسائل التنفيذ لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، في تنفيذ إطار سندي، وأن تكفل، في هذا السياق، أن تكون المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف واعية بالمخاطر؛

(ط) أن تنظر الدول في زيادة تبرعاتها المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، وكذلك في دعم الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، من أجل دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى إدارة مخاطر الكوارث التي تهددها والحد منها، وتنفيذ إطار سندي؛

(ي) أن تقوم الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، مع ما لديها من معارف وخبرات وموارد، بالعمل مع الحكومات بشكل استباقي على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي في تنفيذ إطار سندي وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياساتها وبرامجها، بحيث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة الواعية بالمخاطر.